﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ۝٤﴾ [الإخلاص: 1 - 4]

❁ مُناسبةُ السّورةِ لما قبلَها:

خـتْـمُ الـكِـتـابِ المَـجـيـد بـبَـيـانِ عَقيدةِ التَّوحيد

سورةُ الإخلاص مكمّلةٌ لما في سورة المسد، ففي تلك ذُكِرَ أنموذجٌ لمن كَفَر بالله تعالى، وأنكر وحدانيَّته، وعَبَد معه أصنامًا لا تضرُّ، ولا تنفع، وهذه تناولتِ الوحدانيّةَ بأجْلى صوَرِها، في الذّات، وفي الصّفات، وفي الأفعال.

لمّا ذمَّ النظمُ الكريم أعداءَ التوحيد، وأرادَ ختمَ كتابِهِ المَجيدِ ببيانِ الموقِفِ من كلِّ مُشرِكٍ عَنيدٍ في أخطَرِ قضيّة في الدّينِ الحميد، وهي الشّركُ بالله تعالى العزيزِ الحَكيم؛ ناسَبَ أنْ يُبيِّنَ أهمَّ خَصيصَةٍ للعقيدةِ الإسلاميَّة القائمةِ على التَّوحيدِ الخالِص، وتنزيهِ الله تعالى عن الولَدِ والوالِدِ والنّظيرِ المُشابِهِ والمُكافِئ[1]، وهي أيضًا متّصلةٌ بسورةِ (الكافرون) في المعنى، فهُما بمَنزِلَةِ كلمةِ التّوحيدِ في النّفي والإثبات، ولهذا تُسَمَّيان بالمُقَشْقِشَتَين؛ إلّا أنَّه فصلَ بينَهما بسورتَي النّصر والمَسَد؛ لأنّ سورةَ (الكافرون) تضمَّنتِ اختلافَ دينِ الرَّسولِ ودينِ قريش، وسورةَ النّصرِ تضمَّنَت أنّ دينَه ﷺ هو الغالِب، وهو السّائد والمَنصور، وتضمّنت أيضًا أنَّ ثوابَ الطاعةِ حصولُ النّصر والغلبةِ والاستعلاءِ في الدُّنيا، وبيَّنَت سورةُ المَسد أنَّ عاقبةَ العاصي الخُسرانُ في الدُّنيا؛ فلهذا تلَتْها سورة الإخلاص[2].

(1) الهرري، حدائق الروح والريحان: 32/ 435.
(2) مجمع البحوث، التفسير الوسيط: 10/ 2048.

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿أَحَدٌ﴾: (أحد) أصلٌ يَدلُّ على الانفراد[1]، ومنه يتفرَّعُ الهمزُ والحاء والدّال، بإبدال الواوِ همزًا[2]، فما استَأْحَدْتُ بهذا الأمر، أي: ما انفردتُ بهِ[3]، ويقَعُ لفظُ (أحَد) على الذّكَر والأنثى، ويكونُ مُرادِفًا لـ(واحد) في موضعينِ سَماعًا: أحدُهما اسمُ الباري تعالى، فيقالُ: هو الواحِدُ، وهو الأحد، لاختصاصِهِ بالأَحَديَّة، فلا يُشرِكُه فيها غيرُهُ. والثاني: أسماءُ العدَدِ للغلَبة وكثرةِ الاستعمال، فيقالُ: أحدٌ وعشرونَ وواحدٌ وعشرونَ، وفي غيرِ هَذَينِ يقَعُ الفرقُ بينَهُما في الاستعمال، بأنّ (الأحد) لنفي ما يُذكَرُ معَهُ، فلا يُستعمَلُ إلّا في الجَحد، لما فيه منَ العُموم، نحو: (ما قامَ أحدٌ)[4]، وفي (الأحد) دلالةٌ زائدةٌ من الواحد على الانفراد والتجرُّد[5]، والمرادُ به في الآية: اختصاصُ الذّاتِ الإلهيَّة بالأَحَديّة والانفرادِ، فلا شريكَ له.

2) ﴿ٱلصَّمَدُ﴾: (صمد) أصلانِ، أحدُهما القَصْدُ، والآخرُ الصَّلابة في الشّيء[6]، والصَّمَد مِن أسماءِ اللّه جلّ وعزّ، والصَّمَدُ: السيّد الّذي قد انتهى سُؤدَدُه، والّذي يُصمَدُ إليه الأمرُ، فلا يُقضَى دونَهُ، والصَّمَدُ: الدّائم[7]، والأرضُ الصُّلبة الشَّديدة، والَّذي لا جوفَ لهُ[8]، فهو المقامُ العالي المُرتَفِعُ الصُّلْب، الّذي يَعلو، ولا يُعلَى عليه، ويتفوّقُ على جميعِ أطرافِهِ[9]، والمرادُ به في الآية: السَّيدُ المَقصودُ في الحوائجِ.

3) ﴿كُفُوًا﴾: (كفأ) أصلانِ، يدلُّ أحدُهُما على التّساوي في الشَّيئَينِ، نحو كافَأْتُ فلانًا؛ إذا قابلتَهُ بمثلِ صَنيعِه، والكُفءُ: المِثل، والتكافُؤ: التَّساوي[10]، وكلّ شيءٍ ساوَى شيئًا حتّى صارَ مثلَهُ هو مُكافِئٌ له[11]، والتّحقيقُ أنَّ الأصلَ الواحدَ في المادّة: هو المُماثلةُ

(1) ابن فارس، مقاييس اللغة: (وحد).
(2) محمد جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل: (أحد).
(3) ابن فارس، مقاييس اللغة: (أحد).
(4) الجوهري، الصحاح: (أحد).
(5) المصطفوي التحقيق في كلمات القرآن: 1/ 35.
(6) ابن فارس، مقاييس اللغة: (صمد).
(7) الأزهري، تهذيب اللغة: (صمد).
(8) ابن دريد، الجمهرة: (صمد).
(9) المصطفوي التحقيق في كلمات القرآن: 6/ 288.
(10) ابن فارس، مقاييس اللغة: (كفء).
(11) الفيومي، المصباح المنير: (كفء).

من جهةِ الصِّفات والخُصوصيّات، يقالُ: هذا كُفْؤُهُ، أي: نظيرُهُ ومِثْلُهُ، وكافَأَ الرّجلَ، أي: جازاهُ، أوْ قابلَهُ، أوْ ساواهُ[1]، وقالَ الزجّاجُ في معنى قول اللّه تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾: (ولم يكُنْ أحدٌ مِثلًا للّه تعالى)[2].

❁ المَعْنى الإجْماليُّ:

تضمَّنَتِ السّورةُ نَفْيَ الشِّرك بجميعِ أنواعِهِ، فقد أمَرَ اللّه سبحانَهُ بنَفْيِ أنواعِ الكَثْرَة والتَّعَدُّدِ عن نفسِهِ بقوله: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾، وبنَفْيِ أنواعِ الاحتياجِ عن نَفْسِه بقولِهِ: ﴿ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾، ونَفْيِ المُجانسةِ والمُشابهةِ لشيءٍ بقوله: ﴿لَمْ يَلِدْ﴾، ونَفْيِ الحُدوثِ والأوّليَّة بقوله: ﴿وَلَمْ يُولَدْ﴾، ونَفْيِ الأندادِ والأشباهِ بقوله: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾[3].

اللّه واجِبُ الوُجودِ، وهوَ المُتفرِّدُ على العالَمينَ بالبَقاءِ والثُّبوت

❁ الإيضاحُ اللُّغويُّ والبَلاغيُّ:

نكتةُ الافتتاحِ بالأمرِ ﴿قُلْ﴾:

افتتحَ النظمُ الكريم السّورةَ بالأمرِ من القَوْل: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾؛ لبيانِ عَظَمَةِ ذلك المَقولِ وأهمّيَّتِه، وللجوابِ عن سُؤالهم بنَسَبِ الربِّ تعالى، الّذي تكفَّلَ اللّه تعالى بجَوابِهِ، كما في قوله تعالى: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِۖ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى﴾ [الإسراء: 85]، ولم يُطلَبْ من الرسول ﷺ الاكتفاءُ بتبليغِ المَقولِ - مع أنَّه ليس من دأْبِ المَأمورِ بالقَولِ أنْ يتلفّظَ في مقامِ الائتمارِ إلّا بالمَقول - بل أُمِرَ بتبليغ المقولِ بلفظِ ما أُمِرَ به ﴿قُلْ﴾؛ للدّلالة على رَبّانيَّةِ المَصدَر، وأنَّ هذا المقولَ ليس صادِرًا مِنَ النبيِّ ﷺ، بل هو مأمورٌ بتَبليغِه، مُكلَّفٌ بنقلِ الرِّسالة كما قيلَتْ له بحَذافيرِها؛ فلا شأنَ للرَّسولِ ﷺ سِوى تبليغِ ما أمرَهُ اللّه تعالى بالإخبارِ عنهُ[4].

وظيفةُ الرّسولِ أنْ يُبَلِّغَ الرِّسالةَ بكلِّ نَزاهةٍ وأمانة

---

(1) المصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن: 10/ 68.

(2) الأزهري، تهذيب اللغة: (كفء).

(3) الهرري، حدائق الروح والريحان: 32/ 447.

(4) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 30/ 612.

وفي الأمر بالقول دلالةٌ أيضًا على أنَّ المأمورَ به ليس المُخاطَبَ به فقط - النبيُّ ﷺ - بل كلُّ مَنِ ابتُلِي بما ابتُلِيَ به الرّسولُ، وقوبِل بما قوبِلَ به من الإنكار والجحود، فأُثبِت الأمرُ ﴿قُلْ﴾؛ ليَبقَى على مرِّ الدُّهور مَنًّا على العباد، وهدايةً لهم[1]، ويدلُّ أيضًا على أنّ المأمورَ بتَبليغ هذا المَقول - سواءً كان معيَّنًا أم لا - مأمورٌ بالإقرارِ بالمَقول، فأُثبِتَ القَولُ؛ ليدلَّ عَلَى إيجابِ مقولِه، ولزوم الإقرارِ بهِ عَلَى مَرِّ الدُّهور[2]، ففي هذا الأمر دلالةٌ على سَرمَديَّة المَقولِ، وأنّه ثابتٌ باقٍ لا سبيلَ لتبدُّله أو تَغَيُّره.

دلالةُ الفعلِ ﴿قُلْ﴾:

القولُ معَ الاعتقاد طريقٌ لهدايةِ أولي الرَّشاد

عبّرَ النظمُ الكريم بفعلِ القَوْل أمرًا في قولِ الله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾؛ للدّلالة بصيغتِهِ على طَلَبِ القولِ على سبيلِ الوُجوب، ونصّ في هذه السّورة ونظائرِها على ذلك، مع أنَّ القرآنَ كلَّه ممّا يجبُ على الرّسول ﷺ أن يقولَهُ، ويبلّغَهُ؛ اهتمامًا بشأنِ التّوحيد، وعنايةً بمقصَدِ السّورة، وإظهارًا لجليل ما فيها من الكلامِ ودقيقِهِ، وتدلّ مادّةُ القول على التلفُّظ بذلك بكلِّ يُسرٍ ولينٍ واعتقادٍ واقتناع؛ إذ القولُ كلامٌ يَجري على اللِّسان بيُسرٍ وليونةٍ معَ الاعتقاد القلبيِّ بمضمونِهِ.

فائدةُ الإسنادِ في ﴿قُلْ﴾:

تقريبُ الحَبيب بالخطابِ العَجيب

أسندَ النظمُ الكريم فعلَ القول إلى ضمير المخاطَبِ المُستَتِر، في قولِ الله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾؛ للدّلالة على الاعتناءِ بشأنِ المُخاطَب؛ إذ وجَّهَ المَولى الجليل له الكلامَ، وخاطبَهُ؛ إعلاءً لشأنِهِ في كونِهِ المبلِّغَ عن ربِّ العالمين، وكفى في الخطابِ ولذّتِه من دلالةٍ على مكانتِهِ ﷺ عندَ ربِّه.

(1) الهرري، حدائق الروح والريحان: 32/ 443.

(2) القونوي، حاشيته على تفسير البيضاوي: 20/ 490، والقاسمي، محاسن التأويل: 9/ 570.

نكتةُ التعبيرِ بالضَّميرِ ﴿هُوَ﴾:

الإجـــمـــالُ والإبهامُ يُشوّقانِ المُخاطَبَ لسَماعِ التفصيلِ والبَيان

عبّرَ النظمُ الكريم بالضَّميرِ المُنفصِلِ ﴿هُوَ﴾، في قولِ الله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾؛ للدِّلالة به على الشَّأن والأمر والقِصَّة[1]، والتقديرُ: (الشّأنُ والأمرُ العظيم: اللّه أحدٌ)، والغَرَضُ بالإتيان بضمير الشأن هنا: تعظيمُ الخَبَر[2]، والتّنبيهُ إلى أنَّ ما سيُلقَى منَ الكلامِ بعدَهُ أمرٌ خطيرٌ وذو شأنٍ عظيم، مع ما في الإبهام ثمَّ التفسيرِ من مزيدِ تقريرٍ لمدلولِها[3]، وفيه التّشويقُ إلى الأمر الجلَل، من خِلال ذكرِ الشَّيءِ مُبهَمًا، ثمّ العَمَلِ على تفسيرِهِ وبيانِه، فالتشويقُ حاصِلٌ من الإبهامِ والإجمال أوَّلًا، ثمَّ التفصيلِ والبيان لاحِقًا[4]، وأيضًا فإنَّ التعبير بالضَّمير الغائب قبلَ وجودِ مرجِعٍ يعودُ إليه فيهِ إشارةٌ إلى أنّ ذلك الأمرَ العظيمَ نابِهُ الذِّكر، مرفوعُ القدر، مُستحضَرٌ في جميع الأحوالِ، ممّا لا ينبغي أنْ يُغفَلَ عنه[5].

أوِ الضَّميرُ ﴿هُوَ﴾؛ للدِّلالة به على مَرجِعٍ سألوا عنهُ عندما قالوا: صِفْ لنا ربَّك، وانسِبه لنا: أهو من ذهَبٍ أوْ فضّةٍ أوْ زبرجد... الخ، فأجابَهُم بما تقديرُهُ: (المَسؤولُ عنه اللّه).

دلالةُ اسميَّة الجُملة:

تداخُلُ الجُمَلِ الاسميَّة يُفيد الحالةَ الدائمةَ والثبوتيَّة

الضَّميرُ المُنفصِلُ ﴿هُوَ﴾ من قولِ اللّه تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ يحتملُ وجهين من الإعراب: فإنْ كان ضميرَ شأنٍ؛ فإنَّه مبتدأٌ خبرُهُ الجملةُ بعدَه ﴿ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ – مبتدأٌ ثانٍ وخبرُه – ولا حاجةَ إلى الرابط؛ لأنَّ الخبرَ عينُ المبتدأ في المعنى، وإنْ كان عائدًا إلى المسؤولِ عنه في كلامِ الكافرين؛ فيكونُ مبتدأً خبرُهُ اسم الجلالة، ويحتمل ﴿أَحَدٌ﴾

(1) القونوي، حاشيته على تفسير البيضاوي: 20/ 491.
(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 30/ 613.
(3) الهرري، حدائق الروح والريحان: 32/ 450.
(4) مجمع البحوث، التفسير الوسيط: 10/ 2050.
(5) القاسمي، محاسن التأويل: 9/ 567.

أن يكونَ خبرًا ثانيًا أوْ بدلًا[1]، وعلى كِلا التقديرَينِ فإنَّ الجملةَ الاسميَّةَ الصُّغرى والكبرى أفادتا الثبوتَ والدّوام، في ثبوت أحَديَّة اللّه للشَّأن والأمر العظيم، أو أفادتْ ثبوتَ الألوهيّة للربِّ المسؤولِ عنه، وأنّه واحِدٌ أحَد.

نكتةُ التعبيرِ بالاسمِ ﴿ٱللَّهُ﴾:

دلالـةُ العـلَـمِ البَديع، على كلِّ صِفاتِ الكَمالِ الرَّفيع

عبَّرَ النظمُ الكريم باسم اللّه، العلَم الدالِّ على الذاتِ الجليلةِ، في قولِهِ جلّ شأنُه: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾؛ للدِّلالة به على المتَّصِفِ بجميعِ صفاتِ الكَمال، المنزَّهِ عن جميعِ صِفات النّقص، سواءٌ جعلنا العلَم مبتدأً خبرُهُ ﴿أَحَدٌ﴾، أوْ جعلناه خبرًا للضَّمير الواقعِ جوابًا عمّا سألوا عنهُ، فيكونُ التقديرُ: (الّذي سألتموني عنه هو اللّه المتّصفُ بصفاتِ الكمالِ)، أوِ التقدير: (الشّأن والأمرُ العظيمُ: اللّه المتصِفُ بالكمالات أحدٌ)، وسواءٌ قيل بأنّ الاسمَ ﴿ٱللَّهُ﴾ وصفٌ صارَ بالغلَبة كالعلَم المُرتجَل، أو قيل بأنّهُ علَمٌ مُرتجَلٌ غيرُ مَنقول: لمّا كان علَمًا للذّات المَخْصوصة؛ فُهِمَ منهُ صفاتُ الكَمال، في ضمنِ فهْمِ الذّات المَخْصوصةِ المَوصوفِ في نفس الأمرِ بجميعِ صِفات الكَمال، ومُقتضى ذلك أنْ يَدُلَّ الاسمُ ﴿ٱللَّهُ﴾ عَلَى جميعِ الصِّفات ثبوتيّةً أوْ سلبيّةً، وبِهذا يَتِمُّ الجَوابُ عن السُّؤال عن وصفِهِ تَعالَى، معَ الإيجازِ المُفيد[2].

نكتةُ اختيارِ ﴿أَحَدٌ﴾:

الثبوتُ والـدّوام أرجَحُ في الإرادةِ، وأنسَبُ للمَقام

عبَّر النظمُ الكريم بلفظِ ﴿أَحَدٌ﴾ بمعنى (مُنفرِد)، في قولِ اللّه تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ بدَلاً من لفظِ (واحِد) - وإن كان معناهما واحد، ومآلُ الوَصفَينِ إلى معنى نفيِ الشَّريك للّه تعالى في إلهيَّته - لأنَّ ﴿أَحَدٌ﴾ صفةٌ مشبَّهةٌ تدلُّ على الثبوتِ، وتُمَكِّنُ الوصفَ في

(1) السمين، الدر المصون: 11/ 149.
(2) القونوي، حاشيته على تفسير البيضاوي: 20/ 492.

موصوفِها بأنّه ذاتيٌّ له، و(واحِد) اسمُ فاعلٍ يدلُّ على الحدوث، "فَلَمّا أُريدَ في صَدْرِ البَعثَةِ إثْباتُ الوَحْدَةِ الكامِلَةِ للّه؛ تَعْليمًا لِلنّاسِ كُلِّهِم، وإبطالًا لِعَقيدَةِ الشِّرْكِ؛ وُصِفَ اللّه في هَذِهِ السّورَةِ بـ﴿أَحَدٌ﴾، ولَمْ يوصَفْ بـ(واحِدٍ)؛ لأنَّ الصِّفَةَ المُشَبَّهَةَ نِهايَةٌ ما يُمْكِنُ بِهِ تَقْريبُ مَعْنَى وحْدَةِ اللّه تَعالَى إلَى عُقولِ أهْلِ اللِّسانِ العَرَبِيِّ المُبينِ"[1].

فائدةُ الإخبارِ بالأحَديَّة:

مُغايرةُ الخبَرِ تُحَقِّقُ الفائدةَ في النَّظمِ المُعتبَر

أخبرَ النظمُ الكريم بلفظِ الأحَد عن اسمِ اللّه، في قولِهِ تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾، وإن كان العلَمُ لا يكونُ مدلولُهُ إلّا واحدًا جُزئيًّا، فيتَّحِدُ معَ الخبر؛ لأنَّ المرادَ بلفظِ ﴿ٱللَّهُ﴾ معنًى كُلّيٌّ، يعني مُستحِقًّا للعبادةِ، فمَعنى الجملة: (المُستَحِقُّ للعبادةِ على الإطلاقِ واحدٌ لا شريكَ له)، وحينئذٍ أفادَتِ الجملةُ فائدةً تامّة[2].

مُطابقةُ ﴿أَحَدٌ﴾ للمَقام:

التفرُّدُ في الذّات مُستلزِمٌ عدمَ مُشابهةِ سائرِ المَخلوقات

أخبرَ النظمُ الكريم بالأحديَّة عن الذاتِ الجَليلةِ في قولِ اللّه تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾، معَ أنَّهم لم يَسألوا عن كونِهِ تعالى واحِدًا أوْ مُتَعَدِّدًا، بل سَألوا عن حقيقتِهِ، أهوَ مِن ذهبٍ أم من فضّةٍ أم من غيرهما؛ لأنّ المرادَ بالأحَدِ ما يكونُ مُنَزَّهًا عن أنحاءِ التركيب والتعدُّد، وما يستلزمُ أحدَهما من المُشاركةِ لشيءٍ من الأشياء في الحقيقةِ، والمشابهةِ لشيءٍ من الأشياءِ في صفةٍ من صِفاتِ الكَمال[3].

فتتحقَّقُ المطابقةُ بينَ الإخبار بالأحديَّة والسّؤال حينئذٍ؛ لأنَّهم ظنّوا أنَّ اللّه تعالى من جنسِ المخلوقات، فأجابهُم بأنّه أحدٌ منفرِدٌ لا يُشبِهُهُ شيءٌ، فلا يكونُ ذهبًا ولا فِضّةً ولا غيرَهُما منَ المَخلوقات، فإن كان ﴿أَحَدٌ﴾ اسمًا للّه تعالى؛ فمعناه أنّه شيءٌ لا ينقسِمُ في

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 30/ 613.
(2) المظهري، تفسير المظهري: 10/ 371.
(3) المظهري، التفسير المظهري: 10/ 371.

نفسِه، وإنْ كان صفةً؛ فمعناه الرّفعُ من شأنِه والتعظيمُ بأنَّه لا نظيرَ له ولا شريكَ، فهو أحدٌ في صفتِه؛ إذ لم يوصَفْ غيرُهُ بما وُصِفَ بهِ ﷻ من الصِّفاتِ العليَّة[1].

نكتةُ تنكيرِ ﴿أَحَدٌ﴾:

نَـزَلَ الـقـرآنُ؛ ليُعَلِّمَ النّاسَ توحيدَ الله في أسمائه وصِفاتِه

نكّرَ النظمُ الكريم لفظَ ﴿أَحَدٌ﴾ في قولِ الله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾؛ للدِّلالة على الكمالِ في الأحَديَّة، وأنّهُ تعالى مُنفرِدٌ ومُتَفَرِّدٌ في ذاته وصفاتِه وأفعالِه، لا تَعَدُّدَ فيه، ولا تركُّبَ في ذاته، وليس المرادُ أنّه الأحَدُ؛ إذ الوَحدَةُ قد تكونُ لكلِّ واحدٍ[2]، ولذا لم يقُلِ النظمُ: (هو الله الأحد)، وفي التنكير أيضًا تنبيهٌ عَلَى أنَّ المُشركين لا يَعرفونَ نسبةَ الأحَديَّةِ إلى الله تَعالَى، وإنْ عَرَفوا طرَفَيهِ؛ فلذا نُكِّر؛ لأنَّهم عارفونَ الله تَعالَى ومَعنى (الأحَد)، لكنَّ الأحديَّةَ بمعنى استحقاقِ العِبادَةِ وانتفاءِ المُماثَلَةِ والمُشابَهَةِ غيرُ معلومةٍ لهم[3].

دلالةُ الكِناية بالأحَديَّة:

البُرهانُ المُبين في استحقاقِ انفرادِ العِبادة بـرَبِّ العالَمين

عبّرَ النظم الكريمُ بأسلوبِ الكنايةِ في قولِ الله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾؛ إذِ الأحَديَّةُ تَعني التنزُّهَ عن التعدُّدِ والتركيب، وانتفاءَ الشَّبيهِ والمَثيل، ويلزمُ من ذلك التفرُّدُ في كونِهِ مُستحِقًّا للعبادة، فأُطلِقَ المَلزومُ، وهو الأحديَّةُ والتفرُّدُ في انحصارِ وجوبِ الوجودِ فيه، وأُريدَ به لازمُهُ، وهو الانفرادُ في استحقاقِ العبادة، فالتّعبيرُ من قبيلِ ذِكرِ الشَّيءِ بدليلِه، كما هي وظيفةُ الكنايةِ في الإشارةِ إلى البُرهان، فالمرادُ بالأحديّةِ لازمُها مِنَ التفرُّدِ في استحقاقِ العِبادَةِ؛ لأنَّ مُشركي العربِ وغيرَهم كالنَّصارى لم يدَّعوا وجوبَ الوُجود لغيره تَعالَى من الأصنامِ وغيرها[4].

(1) الواحدي، التفسير البسيط: 24/ 430.
(2) القاسمي، محاسن التأويل: 9/ 568.
(3) القونوي، حاشيته على تفسير البيضاوي: 20/ 496.
(4) القونوي، حاشيته على تفسير البيضاوي: 20/ 496.

نكتةُ الفَصلِ:

فصلَ النظمُ الكريمُ قولَهُ تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾ عمّا قبلَه؛ لكونِهِ مُؤكِّدًا لمَضمونِ الجُملة السّابقةِ، ومُبيِّنًا لها[1]، والتَّأكيدُ لا يُناسِبُ العطفَ، وإن صحَّ في الجُمْلَة، فالجملة الثّانيةُ دليلٌ للأولى أو كالنّتيجة لها؛ لأنَّ الأحديّة تدلُّ عَلَى تنزُّهِهِ عن شائبةِ التعدُّدِ والتركيب، وتَوَهُّمِ المشاركةِ في الحَقيقَةِ وخواصِّها، مع التَّنْبيه عَلَى الأُلوهيَّة المُستتبِعةِ لجميع صفاتِ الكَمال؛ ثمّ تفرَّعَ عَلَى ذلك كونُهُ تعالَى صَمَدًا مُحتاجًا إليهِ في جميعِ المُهِمّات، مُستغنيًا عن جميعِ ما سِواه[2].

التَّرابُطُ القَويُّ الاستلزاميُّ مانعٌ من العطفِ اللَّفظيّ

ومن أسبابِ الفَصلِ كذلك أنّ الكَلامَ مَسوقٌ لِتَلْقينِ السّامعينَ، فكانَ جَديرًا بأنْ تَكونَ كُلُّ جُمْلَةٍ مُسْتَقِلَّةً بذاتِها، غَيْرَ مُلْحَقَةٍ بالَّتي قَبْلَها بالعَطْفِ، عَلَى طَريقَةِ إلقاءِ المَسائِلِ عَلَى المُتَعَلِّم[3].

فائدةُ تَعَدُّدِ الإخبارِ بالاسميَّة:

يجوز أن تكونَ الجملةُ: ﴿ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾ خبرًا ثانيًا عن ضَميرِ الشَّأن في قولِهِ تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾، والتقديرُ: (قُلْ هو اللّه الصَّمَد)، والغرضُ من تعدُّدِ الإخبار بالجملةِ الاسميَّةِ الواقعةِ؛ تفسيرًا لضَمير الشَّأن هو التعريفُ بالذّاتِ الإلهيَّة بأنَّها المنفردةُ بالأحديَّة، والمُتحقَّقة فيها كمالُ الصَّمَديَّة على سبيلِ الثُّبوتِ والدَّوام، وأنَّ هَذَينِ الخَبَرَينِ عظيمانِ ومُهِمّان، ينبغي الانتباهُ لدلالتِهما وأهمّيَّتِهما في تشكيلِ علاقةِ العَبد بمَولاهُ الغنيِّ.

الخَبَرُ الاسميُّ بيانٌ عن ثُبوتِ صِفاتِ المَوْلى الغنيّ

نكتةُ التّفصيلِ بعدَ الإجمال:

لمّا دلّ قولُه تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ على تَنَزُّهِه تعالى عن التركُّبِ والتعدُّد، وأنّه منفردٌ لا يُشبِهُهُ شيءٌ من مخلوقاتِهِ، وله

صَمَديَّةُ الله مؤكِّدَةٌ لِأُلوهيَّتِه وتوحيدِه

(1) الطيبي، فتوح الغيب: 16/ 642، والهرري، حدائق الروح والريحان: 32/ 450.
(2) القونوي، حاشيته على تفسير البيضاوي: 20/ 497.
(3) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 30/ 617.

صفاتُ الجلال والتعظيم؛ كانَ ذِكرُ الجُمَلِ الثَّلاثةِ اللّاحِقَة ﴿ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢ لَمۡ يَلِدۡ وَلَمۡ يُولَدۡ ۝٣ وَلَمۡ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدُۢ﴾ من باب التفصيل بعدَ الإجمال، وذِكرِ الخاصِّ بعدَ العامّ؛ فأوردتْ للتأكيد وزيادةِ الاهتمام والمُبالغة في التنزيهِ، والتصريحِ بالردِّ على المُخاطَبين المُنكِرينَ المُشركين في القَصْد والعبادةِ غيرَهُ تعالى، القائلينَ باتِّخاذِ الله تعالى البناتِ والبنين[1].

فائدةُ العُدولِ إلى الظّاهِر:

عَـدَمُ الاتّـصـافِ بـالمَـقـصـوديَّـة مُستلزِمٌ العَزلَ عنِ الأُلوهيَّة

وضعَ النظمُ الكريم الاسمَ الظّاهرَ، وهو العلَمُ الجَليلُ ﴿ٱللَّهُ﴾ في مَوضِعِ المُضمَر من قولِهِ تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾؛ للإشعارِ بأنَّ مَن لم يتّصِفْ بالصَّمَديَّة لم يستحقَّ الألوهيَّة والعِبادَة، وهذا المَعْنَى إنَّما يحصُلُ بحَمْلِ الخَبَر عَلَى الاسمِ الظّاهِر ﴿ٱللَّهُ﴾ دونَ الضَّمير الرّاجع إليه، فإنَّه يدلُّ عَلَى الذّات فقط، ولا يُفهَمُ منهُ الألوهيَّة[2].

نكتةُ ترتيبِ التّعريفِ بالله:

التَّحليةُ مُقدَّمةٌ على التَّخْلية

رتّبَ النظمُ الكريم التعريفَ باللّه تعالى الآيتَينِ الأولَيَين من سورة الإخلاص: ﴿قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾، فبَدأ أوّلًا بذِكرِ الألوهيَّة، ثمَّ الأحديَّة، ثمَّ الصمديَّة: فألُوهيَّةُ اللّه ﷻ تستَتْبِعُ كافَّةَ نعوتِ الكمال، ثمَّ أحَديَّتُهُ تَستَوجِبُ تنزُّهَه عن شائبة التعدُّد والمُشابَهَةِ بوجهٍ من الوجوه، وتوهُّم المشاركةِ في الحقيقةِ وخواصِّها، ثمَّ صَمَديَّتُه تقتضي استغناءَه الذاتيَّ عمّا سِواه، وافتقارَ جميعِ المخلوقات إليه في وُجودِها وبقائِها وسائرِ أحوالِها[3]، وبهذا الجَمعِ يَتَبَيَّن الحقُّ، ويتحقَّقُ إيقافُ النّاس على حقِّ رَبِّهم، وهو توحيدُه في إلهيَّتِه، ثمّ توحيدُه في أسمائه وصفاته، ثمّ توحيدُه في رُبوبيَّته.

(1) المظهري، التفسير المظهري: 10/ 372.
(2) القونوي، حاشيته على تفسير البيضاوي: 20/ 497.
(3) القاسمي، محاسن التأويل: 9/ 569.

دلالةُ تَعريفِ ﴿ٱلصَّمَدُ﴾:

حقيقةُ الصّمديَّة مُنحصِرةٌ بالذّاتِ الإلهيَّة

عرّف النظمُ الكريم الخَبَر بـ(الـ) في قولِه تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾؛ للدِّلالة بها على الجنسِ؛ إذ حقيقةُ الصَّمديَّة وجنسُها وكمالُها مُنحصِرةٌ باللّه تعالى، لا يُشارِكُه فيها أحدٌ، فالصَّمَدُ مِنْ صِفاتِ اللّه، واللّه هوَ وحدَهُ الصَّمَدُ الحَقُّ، الكامِلُ الصَّمَديَّةِ عَلَى وجْهِ العُموم، المُفْتَقِرُ إلَيْهِ كُلُّ ما عَداهُ، فالمَعدومُ مُفتَقِرٌ وُجودُهُ إلَيه، والمَوجودُ مُفتَقِرٌ في شؤونِهِ إلَيه[1].

نكتةُ المُغايَرةِ بينَ الوَصْفَين:

التّنكيرُ عندَ المَعرِفَة، والتّعريفُ عندَ إرادةِ حَصْرِ الصِّفَة

غايرَ النظمُ الكريمُ بينَ لَفظَي الأحَد والصَّمَد تَعريفًا وتنكيرًا، في قولِه تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾، فنكَّر النظمُ لفظَ ﴿أَحَدٌ﴾ لعدمِ إرادةِ الحَصْر؛ إذِ الأحَديَّةُ تُطلَقُ على كلِّ جُزئيٍّ، ولجهالة المُشركين نسبةَ الأحديَّة إليه تعالى بمَعنى استحقاقِ العِبادة على سبيلِ الانفراد، فالطَّرَفانِ مَعلومانِ، والنِّسبةُ مجهولةٌ، فلم تكنْ هنالك حاجةٌ لتعريفِ ﴿أَحَدٌ﴾، وأمّا الصَّمَديَّة؛ فمعناها ومَعنى نِسبَتِها معروفٌ لدَيهم، لكنَّ المجهولَ انحصارُ الصَّمديَّة في اللّه تعالى، فعرّف النظمُ ﴿ٱلصَّمَدُ﴾؛ للدِّلالة على القَصْرِ والحَصْر[2].

وليس في الموجوداتِ ما يُسمَّى أحدًا في الإثباتِ مفردًا غيرَ مُضافٍ، ولم يوصَفْ به شيءٌ من الأعيانِ إلّا اللّه وحدَهُ، فلذلك حَسُن مجيئُه مُنكَّرًا؛ وأمّا اسمُ الصَّمَدِ؛ فقد استعملَتْهُ العَرَبُ في حقِّ المَخلوقين، فجاء هنا مُعَرَّفًا؛ ليُبَيِّنَ أنَّه المُستحِقُّ لأنْ يكون هو الصّمدَ دونَ من سِواه، فإنَّه المُستوجِبُ لغايتِه على الكَمال[3].

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 30/ 618.
(2) القونوي، حاشيته على تفسير البيضاوي: 20/ 496.
(3) الطيبي، فتوح الغيب: 16/ 643، والقاسمي، محاسن التأويل: 9/ 568.

دلالةُ صيغَةِ ﴿ٱلصَّمَدُ﴾:

المَعنى المَصدَريُّ مُقَوٍّ لدلالةِ الحَصْرِ الكُلّيّ

عبَّر النظمُ الكريم بصيغةِ (فَعَل) المصدريَّةِ؛ للدّلالةِ على معنى (المفعول)، في قولِهِ تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾، فالصَّمَدُ هو المَصْمودُ في الحَوائِجِ، من صَمَدَ إلَيْه؛ إذا قَصَدَهُ[1]، كالسَّنَد الَّذي تُسْنَدُ إلَيه الأُمورُ المُهِمَّةُ، وكالفَلَقِ للصَّباحِ؛ لأنَّهُ يَتَفَلَّقُ عَنْهُ اللَّيْلُ[2]، والقَبَضِ بمَعنى المَقبوض[3]، والغَرَضُ من العدولِ عنِ المَفعول إلى المَصدَر هو الدّلالةُ على المُبالغة في الصَّمديَّة؛ إذِ الحقيقةُ قائمةٌ فيه، لا تنفكُّ عنه بحالٍ منَ الأحوال.

دلالةُ تعريفِ الطَّرفَين:

قَصرُ الصَّمَديَّة دليلٌ على انحصارِ العُبوديَّةِ في الذاتِ الإلهيَّة

عرّفَ النظمُ الكريم طرَفَي الإسنادِ في قولِهِ تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾؛ للدِّلالة على انحصارِ الصَّمَديَّة في الله تعالى، فصيغةُ ﴿ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾ صيغةُ قَصرٍ لتعْريفِ المُسْنَدِ، أفادَتْ قَصْرَ صِفَةِ الصَّمَديَّةِ عَلَى اللّه تَعالَى، وهوَ قَصْرُ قَلْبٍ لِإبطالِ ما تَعَوَّدَهُ أهْلُ الشِّرْكِ في الجاهِليَّةِ مِن دُعائِهِمْ أصْنامَهُمْ في حَوائِجِهِم والفَزَعِ إلَيْها في نَوائِبِهِم حَتَّى نَسوا اللّه[4]، ولا يُنافيه كونُ الصَّمديَّة - أي: السّيادة - مُتحقِّقةً في الجُمْلَة في غيرِ اللّه، إذِ المرادُ أنَّ تمامَ الصَّمديَّة وكمالَها مُنحصِرٌ فيه تَعالَى[5].

نكتةُ الفَصْلِ:

التّحقيقُ والتّعليل دالّانِ على عَدَمِ مُجانسةِ شيءٍ للمَوْلى الجَليل

فصلَ النظمُ الكريم قولَ اللّه تعالى: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ عمّا قبلَهُ؛ لكونِهِ مُحقِّقًا لمضمونِ ما سبقَهُ؛ إذِ ﴿ٱلصَّمَدُ﴾ من لوازمِهِ عدمُ الاحتياج والافتقار، فيكونُ الإخبارُ بأنّه ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ كالتّأكيدِ

(1) الزمخشري، الكشاف: 4/ 818، والواحدي، التفسير البسيط: 24/ 435.
(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 30/ 617.
(3) الهرري، حدائق الروح والريحان: 32/ 444.
(4) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 30/ 618.
(5) القونوي، حاشيته على تفسير البيضاوي: 20/ 496، والهرري، حدائق الروح والريحان: 32/ 450.

لعدمِ الاحتياج والافتقارِ إلى ولَدٍ أوْ والدٍ، فاللّٰه هو الغنيُّ المُطلَقُ، الَّذي يَفتقرُ إليه كلُّ شيءٍ، ولا ينبغي أنْ يكونَ والدًا ولا مولودًا؛ لأنَّ ذلك يستلزمُ الافتقارَ بالضَّرورة[1].

وقد يكون الفصلُ إثباتًا لأحديّتِهِ تعالى بالبرهانِ؛ إذِ الأحَديّةُ التفرُّدُ والانفرادُ عن مُجانَسةِ المَخلوقات، فاللّٰه أحَدٌ مُنفرِدٌ لا تركُّبَ في ذاتِهِ ولا اثنَيْنيَّةَ له، فيكونُ عدمُ الولادة أوِ المَولوديَّة من لوازمِ الأحديَّة، وإلّا لَكان غيرَ مُنفرِدٍ عن مُشابهة المَخلوقات في الولادةِ والمَولوديَّة، فقولُهُ تعالى: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ ناظرٌ لأحديّتِهِ، وقولُه تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ ناظرٌ لصَمَديّتِهِ؛ إذِ الصَّمديَّةُ احتياجُ الكلِّ إليه، والعِلَّةُ في ذلك عدمُ وجودِ المُماثِلِ والنَّظيرِ له، فالفصلُ بمنزلة التّعليل والبُرهانِ للأحديَّة والصَّمديَّة.

دلالةُ إعرابِ جُملةِ النَّفْي:

الشُّروعُ في الإبطال بعدَ تقريرِ حقيقةِ الحال

قول اللّٰه تعالى: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ خبرٌ ثانٍ لاسم الجَلالَةِ من قَوْلِهِ تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾، أوْ حالٌ مِنَ المُبْتَدَأ، أوْ بَدَلُ اشْتِمالٍ مِنْ جُمْلَةِ الصَّمَديَّة، لأنَّ مَنْ يُصْمَدُ إلَيْهِ لا يَكونُ مِنْ حالِهِ أنْ يَلِدَ، فبَعْدَ أنْ أبْطَلَتِ الآيَةُ الأولى من هَذِهِ السّورَةِ تَعَدُّدَ الإلَهِ بالأصالَةِ والاستِقْلالِ؛ أبْطَلَتْ هَذِهِ الآيَةُ تَعَدُّدَ الإلَهِ بطَريقِ تَوَلُّدِ إلَهٍ عَنْ إلَهٍ[2].

وتَحتَمِل الجملةُ وما عُطِفَ عليها أن تكونَ مُستأنَفَةً استئنافًا بَيانيًّا للتّعليلِ من الأحَديَّة؛ لأنَّ الأحَديَّة تفيدُ عدمَ المُجانسةِ للمخلوقات، فيلزمُهُ عدمُ الوالديَّةِ والمولوديَّةِ اللَّتين لا تكونان إلّا بالمثليَّة، فالمولودُ لا بدَّ أنْ يكونَ مثلَ الوالد[3]، فهو شروعٌ في الإبطال، بعدَ تقريرِ حقيقةِ الحالِ.

(1) الطيبي، فتوح الغيب: 16/ 642.
(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 30/ 618.
(3) الهرري، حدائق الروح والريحان: 32/ 446.

نكتةُ الجَمعِ بَينَ الاسميَّة والفعليَّة:

الصِّفاتُ الأزليَّة تورَدُ بالاسميَّة، وإبطالُ الافتراءاتِ الشِّركيَّة بالفِعليَّة

غايَرَ النَّظمُ الكريمُ في التعبيرِ بالاسميَّة والفعليَّة في السّورة؛ إذْ بُدئت بجُملتينِ اسميّتينِ في قولِهِ تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾، واختُتِمتْ بجملتينِ فِعليَّتَينِ في الحقيقة؛ لأنَّ قوله: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ بمنزلة جملةٍ فعليّةٍ واحدةٍ، والجملةُ الفعليّة الأُخرى: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾؛ ولعلَّ سِرَّ التغايُرِ في الاسميَّة والفعليَّة أنَّ الاسميَّةَ قرَّرتْ حقيقةَ الحالِ، وبيّنت ما يتَّصِف به واجبُ الوجودِ منَ الأحديَّة والصَّمديَّة على سبيلِ الثبوتِ والدّوام، ثمَّ شرعتِ السورةُ بالجُمَلِ الفعليَّة الزّمنيَّة، الدالّةِ على الحدوث في إبطالِ ما تخرَّص به المشركون من اتِّخاذِهِ الولَد، ومن وجودِ الكُفْوِ والنّظير له تعالى في استحقاقِ العبوديَّة والاحتياجِ إليه.

دلالةُ النَّفْيِ بـ﴿لَمْ﴾:

وجوبُ الأحديَّة تدلُّ على التَّأبيدِ في الأزمنةِ المُستقبليَّة

عبّرَ النظمُ الكريم بالحرفِ الجازمِ في قولِ الله تعالى: ﴿لَمْ يَلِدْ﴾؛ للدِّلالة على نفيِ اتّخاذِ الوَلَدِ في الزّمنِ الماضي، على سبيلِ التجدُّدِ والاستمرار في جميعِ الأزمنةِ الماضية، وسرُّ الاقتصارِ على نفيِ الماضي دونَ الحاضرِ والمُستقبل - فلم يقل: (ولَمْ ولَنْ ولا يلد)[1] - أنَّ دعوى المشركينَ الولادَةَ له كانَ في الزَّمانِ الماضي؛ إذ نَسَبوا له الولادةَ واتِّخاذَ الولد في الماضي، فكان الردُّ عليهم على وفقِ دَعواهُم[2].

وأفادَ النَّفيُ في الماضي أنَّ عَدَمَ الولادةِ فيه؛ لأنّ اللهَ ﷻ أحَدٌ، غيرُ مُجانسٍ لمخلوقاته، فيكون الولدُ مُستحيلًا في حَقِّه، مُنافيًا لأحَديَّته، فإذا انتفتِ الولادةُ في الماضي لاستحالتِها؛ انتَفَتْ في جميعِ الأزمنةِ؛ لأنَّ المستحيلَ لا ينقلبُ جائزًا لعدمِ تعلُّقِ القُدرةِ به أصْلًا.

(1) الهرري، حدائق الروح والريحان: 32/ 446.

(2) الفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 32/ 364، وابن عاشور، التحرير والتنوير: 30/ 617.

أو يكون اقتصارُ نَفي الوَلَدِ في الماضي دون المُستَقبَل من أُسلوب المُشاكَلَة مع قول الله تعالى بَعدَه: ﴿وَلَمْ يُولَدْ﴾؛ لأنَّ عَدَمَ المَولوديَّة له تعالى لا تكونُ مَنفيّةً إلّا في الماضي، فهو وإنْ كان نفيًا لاتِّخاذه الوَلَدَ بالماضي إلّا أنَّه أُريدَ به الاستمرار، لكنِ اقتُصِرَ على الماضي مُشاكلةً[1].

دلالةُ الفعلِ ﴿يَلِدْ﴾:

الأحَديَّةُ نافيةٌ للوِلادَة

عبّرَ النظمُ الكريم بفعلِ الوِلادة مُضارِعًا في قولِ الله تعالى: ﴿لَمْ يَلِدْ﴾؛ للدِّلالة على انتفاءِ الوِلادة عنه تعالى للأولاد على سبيلِ الاستمرارِ التَّجَدُّديِّ في أزمنَةِ الماضي، وليدلَّ بمادّته على نفي الولَدِ عنه بأيِّ طريق من الطُّرُق المتوهَّمة، سواءٌ كانَ بالإنجاب أم بالاتِّخاذ؛ إذ نَفْيُ الوِلادة يَنفي حُصولَ الولدِ له بأيَّةِ صورةٍ، ولذا لم يَقل: (ولم يُنجِبْ) مثلًا.

دلالةُ الكِناية في ﴿لَمْ يَلِدْ﴾:

التَّعالي عن الجنسيَّة مُحقِّقٌ لأصْلِ الوحدانيَّة

كنَّى النظمُ القرآنيُّ بنَفْي الوِلادة في قولِ الله تعالى: ﴿لَمْ يَلِدْ﴾ عن التَّعالي على المُجانَسة؛ إذْ يَلزَمُ من كونِه تعالى: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ أنَّه غيرُ مُماثِلٍ لمخلوقاتِه؛ اتِّفاقًا مع كونه أحَدًا فردًا؛ لأنَّ مَن جانسَ شيئًا اتّخذَ من جنسِه صاحبةً، ومَن اتَّخذَ صاحبةً حصَلَ التَّوالُدُ، والله مُتعالٍ عن المُجانس، فلم يَصِحَّ أن تكونَ له صاحبةٌ، فلم تَصِحَّ له الولادةُ[2]، فنَفَى الجنسيَّةَ والمُماثَلَةَ بنفي الوِلادة؛ ليكونَ من قَبيلِ نفي الشَّيءِ بنَفْي مَلزومِه.

نكتةُ الوصلِ:

انتفاءُ التَّوكيدِ والتَّقريرِ مِن أسبابِ الوَصلِ في التَّعبير

وصلَ النظمُ الكريم بالواوِ العاطفةِ في قولِ الله تعالى: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾؛ لِتَحَقُّقِ التغايُرِ بينَ نفي المَولوديَّة والوالِديَّة له تعالى، فلم

(1) القونوي، حاشيته على تفسير البيضاوي: 20/ 498.
(2) الطيبي، فتوح الغيب: 16/ 636.

يكُن مضمونُ المعطوفِ مُحقِّقًا ومُقرِّرًا لمضمونِ الجُملة السّابقة، بخلافِ ما مرَّ، بل الجُملتانِ مُحقِّقتانِ لمضمونِ الجُملة السّابقة[1]، وعلّل القونويُّ التغايرَ بالاتّفاقِ في الجنسِ والاختلافِ بالفُصول، فقالَ: "فالأوّلُ نفيُ الولَد، وهو قِسمٌ من الأمثال، وهو المُماثلةُ بكونِهِ ولَدًا له، والثاني نفيُ المولوديَّة، وهو قسمٌ آخر، وهو المُماثلةُ بكونِهِ مَولودًا، والثالثُ نفيُ النّظير، وهو قسمٌ آخر، وهو المُماثلةُ بكونه نظيرًا له، فالمقسِمُ وهو (المِثلُ) مُطْلَقًا يتناولُ هذه الأقْسام، فبينَها تغايُرٌ باعْتبارِ الفصول، ومناسبةٌ باعتبار الجِنس، فلتغايرُها من وجهٍ واجتماعِها في المقسِم حسُن العطف، والجامعُ عقليٌّ"[2].

فائدةُ العَطفِ:

تجويزُ الوَلَديَّة مُستلزِمٌ لتجويزِ الوالديَّة

عَطَفَ النظمُ الكريم قولَ اللّه تعالى: ﴿وَلَمْ يُولَدْ﴾ على قولِه: ﴿لَمْ يَلِدْ﴾؛ لِتَعَلُّقِ الجملتينِ بالأحديَّة؛ إذ تفرُّدُه تعالى يَقتضي ألّا يكونَ والدًا ولا ولدًا لغيرِه، ونَفيُ الوالدِ للّه سبحانه - معَ أنَّه لم يصدُرْ من المشركينَ ادّعاءُ مَولوديَّةِ اللّه تعالى - للاحتراسِ عن أنَّ نفيَ كونِهِ ﴿لَمْ يَلِدْ﴾ لا يلزمُ منه أنَّه ليس بمولودٍ، فأُرْدِفَ نَفْيُ الوَلَدِ بنَفْيِ الوالدِ[3]، وفيه تهكُّمٌ واستخفافٌ بعُقولِ مَن نسبَ الولدَ إليه، بأنَّ ذلك مُستلزِمٌ لنسبةِ الوالد له؛ لأنَّ مَن جاز أنْ يكون والدًا لغيرِه؛ جازَ أن يكون مولودًا كذلك لغيره؛ وذلك مناقِضٌ للأُلوهيّة؛ إذ يَلزَمُ التَّسَلسُلُ في الآباءِ، ففي التصريحِ بأنَّه لم يولد، مع كونِهم مُعترِفينَ بمضمونِهِ تقريرٌ لما قبلَه، وتحقيقٌ له بالإشارة إلى أنَّهما مُتلازمان[4].

نكتةُ التَّرتيب:

لا يليقُ بالإلهِ الأحَد أنْ يكونَ لهُ ولَد، كما لم يَجُزْ أن يكونَ مَولودًا

قدَّم النظمُ الكريم نَفيَ الولَدِ على نَفْيِ الوالِد في قولِ اللّه تعالى:

(1) الطيبي، فتوح الغيب: 16/ 642.
(2) القونوي، حاشية القونوي على تفسير البيضاوي: 20/ 498.
(3) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 30/ 617.
(4) الهرري، حدائق الروح والريحان: 32/ 446.

﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾؛ للاهتمامِ بالرَّدِّ على أهلِ البُطلان، فقد نَسَبوا الولد إلى الله – تعالى الله عمّا يقولون عُلوًّا كبيرًا – ولم يَنسُبوا إليه الوالِدَ[1]، وفي تَأخيرِ نَفيِ المتَّفَقِ عليه دليلٌ على انتِفاء المُختلَفِ فيه، كأنّه قيل: (لم يَلِدِ اللّه ولَدًا، والدَّليلُ ما نحنُ متَّفِقون عليه من أنّه لم يكن مَولودًا لغيره)[2].

بلاغةُ الكِنايةِ في النَّفْي:

إبطالُ عقائِدِ البُنوَّة بنَفْيِ الوالِديَّة والوَلَديَّة

كنَّى النظمُ القرآنيُّ بنفيِ الولَدِ والوالدِ للّه تعالى في قولِه: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾، عن إبطالِ كلِّ العقائدِ الدينيَّة المبنيَّة على عقيدةِ البُنوَّة، "فَحَصَلَ مِنْ مَجموعِ جُمْلَةِ: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ إبْطالُ أنْ يَكونَ اللّه والدًا لِمَوْلودٍ، أوْ مَوْلودًا مِن والدٍ بالصَّراحَةِ، وبَطَلَتْ إلَهيَّةُ كُلِّ مَوْلودٍ بطَريقِ الكِنايَةِ، فبَطَلَتِ العَقائِدُ المَبْنيَّةُ عَلَى تَوَلُّدِ الإلَهِ، فلَمّا أبْطَلَتِ الجُمْلَةُ الأولَى إلَهيَّةَ إلَهٍ غَيْرِ اللّه بالأصالَةِ، وأبْطَلَتِ الجُمْلَةُ الثّانيَةُ إلَهيَّةَ غَيْرِ اللّه بالاستِحْقاقِ؛ أبْطَلَتْ هَذِهِ الجُمْلَةُ إلَهيَّةَ غَيْرِ اللّه بالفَرْعيَّةِ والتَّوَلُّدِ بطَريقِ الكِنايَةِ"[3].

دلالةُ الفِعلِ ﴿يُولَدْ﴾:

التولُّدُ من غيرِهِ يُناقِضُ انفرادَهُ عَن خلقِه

عبّرَ النظم الكريمُ بفعلِ الولادة مبنيًّا لِما لمْ يُسَمَّ فاعِلُه في قولِ اللّه تعالى: ﴿وَلَمْ يُولَدْ﴾؛ للدِّلالة على استمرارِ عدمِ وِلادَتِهِ تعالى في أزمنةِ الماضي من غيره؛ لأنَّ تولُّدَه يَستَلزِمُ مُشابَهَتَهُ لمخلوقاته، وذلك يُناقِضُ أحَديَّتَه، فهو المُنَزَّه عن مشابهةِ المخلوقات في التعدُّدِ والتَّرَكُّب، ويَستَلْزِم كذلك حاجةَ مَنْ يلِدُهُ؛ إذ كلُّ مولودٍ مفتقِرٌ لوالده، وذلك يناقِضُ صَمَديَّتَه، فاللّه الغَنيُّ، وكلُّ ما سِواه إليه فقير.

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 30/ 617.
(2) الفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 32/ 364.
(3) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 30/ 617.

دلالةُ الواو:

الانـتـقـالُ إلى العُموم لتحقيقِ الإيجـازِ البَليغِ المَفهوم

وَصَلَ النَّظْمُ الكريمُ قولَ الله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ بواو العَطفِ؛ لأنَّ مضمونَها لم يكُن مُحقِّقًا لمضمونِ سابِقَتِها، فالجُملَةُ تُنبئُ عن أنَّه - كما أنّه لا ولدَ له ولا والد - لا مُماثِلَ له أيضًا في شيء مِمّا ذُكِرَ مِن ذاتِه وصفاتِه، فهو واحدٌ لا شريكَ له تعالى، وتقدّسَ، وتَعظّم[1]، والجُمل النّافيَةُ الثلاثة سيقتْ لِغَرَض نفي المُماثلة والمُجانسة عن الله تعالى بوجهٍ من الوُجوه، فلذلك أوردتْ بالوَصلِ بينها[2].

فعَطْفُ قولِ الله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ على قولِه تعالى: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ من قَبيل ذِكرِ العامِّ بعدَ الخاصِّ؛ ليتحقّقَ الإيجازُ في الكلام، ويُستَغنَى به عن تكرارِ المَنفيّات المُثبِتةِ عدمَ مُشابهةِ الخالقِ للمَخلوقات، فعَطَفَ النَّظمُ البَليغُ عدمَ وجودِ نظيرٍ؛ ليكونَ إثباتًا لكلِّ تلكَ المَنفيّاتِ المُتَصَوَّرَة، الّتي تؤدّي إلى مشابهةِ المخلوقِ للخالق، فالعامُّ إذا قوبِلَ بالخاصِّ؛ أُريدَ به ما وراءَ الخاصّ[3].

التَّـفـصـيـلُ بـعـد عُـمـوم إثبات الأحَديَّة والصَّمَديَّة

وقد يكون عَطفُ الجملة: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ على ما قبلها؛ لكونِها مُشتركةً معَه في النّفي، الدالَّين على الحُجَّة المُثبِتةِ لثبوتِ الأحَديَّة والصَّمدية له تعالى، فعَدَمُ وِلادتِه أوْ تَوَلُّدِه دليلٌ مُثبِتٌ لأحديَّته في الآية الأولى ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾، وعدمُ وجودِ نظيرٍ له من مخلوقاتِه دليلٌ مُثبِتٌ لكونِه الصَّمدَ الَّذي يُقصَدُ دونَ ما سِواه، كما في الآية الثّانية: ﴿ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾، وعلى هذا التَّقدير يكون سَوقُ الجُمَل النّافيةِ بعد الجُمَلِ المُثبِتَةِ من باب اللَّفِّ والنَّشرِ المُرَتَّب.

وتحتمل الواو في قول الله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ أن

(1) الطيبي، فتوح الغيب: 16/ 642.
(2) الهرري، حدائق الروح والريحان: 32/ 450.
(3) القونوي، حاشية القونوي على تفسير البيضاوي: 20/ 498.

تكون حاليّةً؛ لارتباطِها بجميع ما تقدَّم من الأحَديَّة والصَّمَديّة ونَفي الوِلادة أوِ التَّوَلُّد؛ إذْ كلُّ تلك الصِّفاتِ مُعَلَّقَةٌ بعدمِ وجودِ النَّظيرِ والمُكافِئِ له تعالى، فالجُملةُ "في معنى التَّذييل لِلْجُمَلِ الَّتي قَبْلَها؛ لأنَّها أعَمُّ مِنْ مَضْمونِها؛ لأنَّ تِلْكَ الصِّفاتِ المُتَقدِّمَةَ - صَريحَها وكِنايَتَها وضِمْنيَّها - لا يُشْبِهُهُ فيها غَيْرُهُ، مَعَ إفادَةِ هَذِهِ انتِفاءَ شَبيهٍ لَهُ فيما عَداها، والواوُ في قَوْلِهِ: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا﴾ اعتراضيَّةٌ، وهيَ واوُ الحالِ"، والنُّكَتُ لا تَتَزاحَم[1].

التَّذييلُ لعمومِ نَفي النَّظيرِ في شيءٍ من صِفاتِ الله

دلالةُ تَكرارِ (لَم):

كرَّرَ النَّظمُ الكريمُ النَّفيَ بـ(لم) في قولِ الله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾، بعدَ النَّفيَينِ السّابِقَينِ بها لولادتِهِ وتولُّدِه تعالى؛ للدّلالة على تقريرِ النّفي واستمرارِه، وأنَّ ذلك المنفيَّ لا يليقُ بواجبِ الوُجود الَّذي لهُ صفاتُ الكمال؛ إذِ الولادةُ والتَّوَلُّدُ ينافيانِ الأحَديَّة، ووجودُ النَّظير والكُفءِ يُنافي انحصارَ الصَّمديَّةِ في الله تعالى.

تَوالي النّفْيِ معَ التّتابُعِ دالٌّ على امتناعِ الاتّصافِ بِما يَقتضي التّمانُع

نكتةُ التغايُرِ في المَنفيِّ ﴿وَلَمْ يَكُن﴾:

غايَرَ النَّظمُ الكريمُ في تحديدِ المنفيِّ بينَ نفيٍ للفعلِ نفسِه، ونفيٍ لفعلِ الكَون الموصِلِ لنفي الخبرِ، في قولِ الله تعالى: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾، فقد نَفَى فعلَي الولادةِ بإدخالِ أداةِ النَّفي عليهما مباشَرةً، في حينِ غايَرَ في النفي الثالث بإدخالِ النّفي على فعلِ الكَون، فلم يقل: (ولم يُكافِئْه أحدٌ) مثلًا؛ وسببُ هذا العُدولِ الدّلالةُ على تحقيقِ نفي المُكافِئِ على سبيلِ الثّبوت والتحقُّقِ والوُجود، وأنَّ ذلك أمرٌ متقرِّرٌ؛ إذ نفيُ الوجود نافٍ للمُكافَأة بطريقِ الأبلغيَّة؛ لما في نفي الوجودِ المَحموليِّ من دلالةٍ على نفي الوُجود الرّابِطيِّ، كالفَرقِ بينَ (لم يَشرَبْ)، و(لم يكُن له أنْ يَشرب).

نـفـيُ الـوجـودِ المـحـمـوليِّ أبلغُ مِن نَفْيِ الوُجودِ الرّابطيّ

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 30/ 620.

نُكتَةُ تقديمِ ﴿لَّهُۥ﴾:

تـقـديـمُ دالّ الاهـتـمـام والانـحـصـار لتحقيقِ تَوحيدِه بطريقِ الإقرار

الجارُّ والمجرورُ في قول الله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ متعلقان بخَبَرِ ﴿يَكُن﴾، وهو ﴿كُفُوًا﴾، أو هو خَبَرٌ لاسم ﴿يَكُن﴾، وهو ﴿أَحَدٌۢ﴾، قُدِّمَ عليهما - أو عليه - لاحتوائه على الضَّميرِ العائد إلى ذي الجَلال[1]؛ اهتمامًا باستحقاقِ اللّه نَفيَ المُكافِئ عنه خاصَّة[2]، يقول الزَّمَخشَريُّ: "هذا الكلام إنّما سيق لِنَفي المكافأة عن ذات الباري سبحانه، وهذا المعنى مَصَبُّهُ ومَركَزُه هو هذا الظَّرف، فكان لذلك أهمَّ شيءٍ وأعناه، وأحقَّه بالتقدُّم وأحراه"[3].

وفي هذا التَّقديم دلالةٌ أيضًا على انحصار نَفيِ المُكافِئِ في حقِّ الأحَد جلَّ شأنُه، واختِصاصِه بهذا الانفراد والتّوحيد دون أحَدٍ سواه، وأمّا وجودُ الكُفءِ فيما عَداه تعالى؛ فأمرٌ لا يُنكَرُ.

نُكتَةُ تقديمِ ﴿كُفُوًا﴾:

نَفيُ المُكافِئِ عنِ الله أيًّا كان

المنصوبُ ﴿كُفُوًا﴾ في قولِ اللّه تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ خبرُ ﴿يَكُن﴾، والتقديرُ: (ولم يَكُنْ أحدٌ كُفوًا لَهُ)، ويحتمل أن يكون ﴿لَّهُۥ﴾ هو خبر ﴿يَكُن﴾، و﴿كُفُوًا﴾ حالٌ من الضَّمير في ﴿لَّهُۥ﴾، أو هو حالٌ من ﴿أَحَدٌۢ﴾، الأخيرُ على أنّ أصلَه صفةٌ لـ﴿أَحَدٌۢ﴾: (ولم يكُنْ أحدٌ كُفوٌ له)، فلمّا قُدِّمَ على مَوصوفِه؛ انتَصَبَ على الحال[4].

وقُدِّمَ ﴿كُفُوًا﴾ على اسم ﴿يَكُن﴾؛ للاهتمام بذِكرِ الكُفُؤِ عَقِبَ الفِعلِ المَنفيّ؛ ليَكونَ أسبَقَ إلَى السَّمْعِ؛ إذِ المَقصودُ من سياقِ الكلام نفيُ المُكافأة والمُماثلة، وفي التَّقديم أيضًا رعايةٌ لفواصلِ السّورة المختومةِ كُلِّها بالدّال[5].

(1) أبو حيان، البحر المحيط: 10/ 572.
(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 30/ 620.
(3) الزمخشري، الكشاف: 4/ 818.
(4) السمين، الدر المصون: 11/ 153 - 155.
(5) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 30/ 620.

بلاغَةُ التَّرتيبِ في الآية:

بَراعَةُ النَّظْمِ في تَقديمِ المَقصودِ نفيُه من السّياق

في قول الله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ تقديمان على إعراب ﴿كُفُوًا﴾ خبرًا، و﴿لَّهُۥ﴾ مُتَعَلِّقًا به، فقُدِّمَ الخَبَرُ على الاسم، والجارُّ والمجرورُ على مُتَعَلّقه، والتَّقدير: (ولم يَكُنْ أحَدٌ كُفوًا له)، وتقديمانِ كذلك على جَعلِ ﴿لَّهُۥ﴾ خبرًا، و﴿كُفُوًا﴾ حالًا لـ﴿أَحَدٌۢ﴾، فالتَّقديرُ: (ولم يكُنْ أحَدٌ كُفوًا له)، وأمّا على جَعلِ ﴿كُفُوًا﴾ حالًا من الضَّمير في ﴿لَّهُۥ﴾؛ ففيه تقديمٌ للخبَرِ ومُتَعَلَّقِه على الاسم، والتّقديرُ: (ولم يَكُنْ أحَدٌ لَهُ كُفوًا)[1]، وسِرُّ هذا التَّرتيبِ الاهتمامُ بنَفْي المُكافأةِ مع العِنايةِ بذِكرِ مَنْ نُفيت عنهُ تلك المكافأة؛ للتأكيدِ على أحَديَّةِ الله تعالى، بأسمائه الحُسنى وصفاتِه العُلا، وعلى انحصارِ تلك الأحَديَّةِ فيه وحدَه ﷻ.

ونُقِلَ عن سيبَوَيهِ "أنّه سَمِعَ بعضَ الجُفاةِ من العَرَب يقرأ: (ولم يَكُنْ أحَدٌ كُفوًا له)، وجَرَى هذا الجِلفُ على عادَتِه، فجَفا طَبعُه عن لُطفِ المعنى الّذي لأجْلِه اقتضى تقديمُ الظَّرفِ مع الخَبَر على الاسم؛ وذلك أنّ الغَرَضَ الذي سيقَت له الآيةُ نَفْيُ المكافأة والمساواة عن ذاتِ الله تعالى، فكان تقديمُ المكافَأةِ المقصودِ بأنْ يُسلَبَ عنه أولى، ثمّ لمّا قُدِّمَت لِتُسلَبَ؛ ذُكِرَ معها الظَّرفُ؛ ليُبَيِّنَ الذّاتَ المُقَدَّسَةَ بسَلبِ المُكافَأة"[2].

دلالةُ تَنكيرِ ﴿كُفُوًا﴾:

تنكيرُ المُشابهةِ المنفيَّةِ لتعميقِ الصّورةِ البيانيَّة

نكّرَ النظمُ الكريم لفظَ ﴿كُفُوًا﴾ في قولِ الله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾؛ للدِّلالة على التفخيم والتّعظيم، ولذا عُدِلَ على القولِ بخَبَريَّته عن الإضافة (ولم يكُنْ أحَدٌ كُفوَه) إلى فصلِ الضَّمير؛ ليَتَأتَّى تنكيرُهُ، تحقيقًا لِفَخامَةِ ذلك المعنى المَنفيِّ عنه تعالى.

(1) السمين، الدر المصون: 11/ 153 - 155.
(2) ابن المنير، الانتصاف: 4/ 818.

بَلاغَةُ اللَّفِّ والنَّشْرِ المُرَتَّب:

نـفـيُ الـــوِلادَة لـتـحـقـيـق الأَحَديَّة، ونفيُ المُكافَأة لتأكيدِ الصَّمديَّة

عبّرَ النَّظمُ الكريمُ بأُسلوبِ اللَّفِّ والنَّشرِ المرتَّبِ في سورة الإخلاص: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾؛ إذْ نَفيُ الوالديَّة والولديَّة عن الله تعالى يتوافَقُ معَ إثباتِ الأحديَّة، فالأحدُ هو المنفردُ عن مخلوقاتِه، فلا يكونُ والدًا ولا مولودًا، وإلّا لما ثبتَ انفرادُهُ، ونَفيُ الكُفءِ والنّظيرِ والمُساوي عن الله تعالى يتوافَقُ معَ كونِهِ الصَّمَدَ على سبيلِ الانحصار؛ إذِ المقصودُ في الحوائج دونَ ما سواهُ لا يكونُ إلّا إذا لم يكن أحدٌ مُماثلًا له؛ إذْ وجودُ المُماثِلِ والنّظير يجعلُ انحصارَ المقصوديّة منقوضًا، ولذا نَفَى الوَلَديَّةَ والوالِديَّةَ بلا استغراق؛ إذ لا يَشُكُّ أحدٌ من المشركينَ بأحَديَّةِ وجوبِ الوُجود، في حينِ حصرَ الصَّمديَّة فيه بتعريفِ الطّرَفين؛ لقصدِهِم آلهتَهُم في الحوائجِ، ومن ثَمَّ جاءَ نفيُ المُماثِلِ عنهُ تعالى بطريقِ الاستغراقِ الكُلّيِّ؛ ليُثبِتَ انحصارَ الصَّمَديَّة فيه، فتكونَ الآيتانِ الأخيرتانِ متوافقتَينِ معَ الآيتينِ الأوليَين.

دلالةُ تَنكيرِ ﴿أَحَدٌۢ﴾:

السَّلبُ الكلّيُّ يَنقُضُهُ الإيجابُ الجُزئيّ

نَكَّر النَّظمُ الكريمُ الاسمَ ﴿أَحَدٌۢ﴾ في قولِ الله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾؛ للدِّلالة على العموم والاستغراقِ الكُلّيِّ؛ إذِ النّكرَةُ في حَيِّزِ النَّفي تُفيدُ العمومَ الكُلّيَّ، "و﴿أَحَدٌۢ﴾ هُنا بمَعْنَى إنْسانٍ أوْ مَوْجودٍ، وهوَ مِنَ الأَسْماءِ النَّكِراتِ المُلازِمَةِ للوُقوعِ في حَيِّزِ النَّفْيِ"[1]، ولا ينقُضُ العمومَ المعبَّرَ عنه بالسَّلب الكُلّيِّ إلّا التوجُّهُ إلى أصنامٍ ومَخلوقات لله بالقصدِ والسُّؤال والعبادة؛ لأنَّه يُدَّعَى بذلك القصدِ وجودُ ذاتٍ كُفؤًا ونظيرًا لله في النّفعِ والضُّرِّ والتأثير، تعالى الله عمّا يُشركون.

دلالةُ الجناسِ التامِّ بينَ الصَّدر والعَجُز:

عبّرَ النظمُ الكريم بلفظِ ﴿أَحَدٌۢ﴾، في قولِ الله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُن

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 30/ 620.

إثباتُ التَّوحيدِ بنَفْيِ النَّظيرِ لهُ في الآحاد

﴿لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌ﴾؛ للدِّلالة على أيِّ مَخلوقٍ مَوجودٍ، فيتحقّقُ الجناسُ التامُّ بينَهُ وبينَ ﴿أَحَدٌ﴾ في قولِه تعالى في صَدْرِ السّورة: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾[1]؛ إذِ المرادُ به المُنفرِدُ الَّذي لا يُجانِسُ شيئًا من المَوجودات، والغرَضُ من الجِناسِ بيانُ أنَّ آحادَ المخلوقاتِ باستغراقها الكُلّيِّ تَدُلُّ على وجوبِ الأحَديَّة والتفرُّد للذّات الإلَهيَّة.

❁ الفُروقُ المُعْجَميَّةُ:

الأحَد والواحِد:

بين اللَّفظَين (واحِد) و(أحَد) تَرادُفٌ وافتِراق، فأمّا التَّرادُف؛ ففي مَوضِعَين سَماعًا: أسماءُ العَدَدِ؛ للغَلَبَة وكثرةِ الاستعمال، فيقالُ: أحدٌ وعِشرونَ، وواحدٌ وعِشرونَ، ووَصفُ البارئ تعالى، فهو الواحِدُ، وهو الأحَدُ؛ لاختصاصه بالأحديَّة، فلا يَشرَكُه فيها غيرُهُ، ولهذا لا يُنعَتُ به غيرُ الله تعالى، فلا يقالُ: (رجلٌ أحَدٌ)، ولا (دِرهَمٌ أحدٌ) ونحوُ ذلك.

وفي غيرِ هذَين يقَعُ الفرقُ بينَهما في الاستعمال، بأنَّ (الأحَدَ) لنفيِ ما يُذكَرُ معَهُ، فلا يُستعمَلُ إلّا في الجَحْد، لما فيه من العُموم، نحو: (ما قامَ أحدٌ)، أوْ مُضافًا، نحوُ: (ما قامَ أحدُ الثَّلاثة)، و(الواحدُ) اسمٌ لمُفتتَحِ العدد، ويُستعمَلُ في الإثباتِ مُضافًا وغيرَ مُضافٍ، فيقالُ: (جاءَني واحدٌ منَ القوم)[2]، فالواحدُ من صفاتِ الله تعالى، معناه: أنَّه لا ثانيَ له، ويجوزُ أنْ يُنعَتَ الشّيءُ بأنَّه واحدٌ، وأمّا (أحَدٌ)؛ فلا يُنعَتُ به غيرُ الله تعالى؛ لِخُلوصِ هذا الاسم الشَّريف له جلّ ثناؤُهُ[3]، ولهذا الاختصاص ورد الوصف به في الآيةِ الأولى من السّورة ﴿هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾؛ لإثبات انفراد الله في أسمائه وصفاته.

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 30/ 620.
(2) الفيومي، المصباح المنير، والجوهري، الصحاح: (أحد).
(3) القاسمي، محاسن التأويل: 9/ 567.

وقيلَ: (الواحدُ) يدخُلُ في (الأحد)، و(الأحَدُ) لا يدخُلُ في (الواحِد)، فإذا قلتَ: (لا يُقاوِمُهُ واحدٌ)؛ جازَ أنْ يقالَ: (لكنَّهُ يُقاوِمُهُ اثنانِ)، بخلافِ قولك: (لا يقاوِمُهُ أحدٌ)[1]؛ فلذلك جاء نفيُ الكُفْءِ والنَّظير به؛ لاستغراق المَنفيّ جميعَ احتمالاتِ الشِّركِ والمُماثَلة.

الكُفْءُ والشّبيهُ والنّظيرُ والمَثيلُ:

الـكُـفْءُ أعـمُّ مُطلقًا

(الكُفْء) يعمُّ (الشّبيهَ) و(النّظيرَ) و(المثيلَ)، فـ(المثيلُ) هو المُشارِكُ في جميعِ الصِّفات، و(الشَّبيهُ) هو المُشارِكُ في غالبِها، و(النّظيرُ) هو المُشارك في أقَلِّها، واللّه تعالى مُنَزَّهٌ عن ذلك كلِّه[2].

المُتشابِهُ اللَّفظيُّ:

دَحْـــــضُ جَـميعِ المَـزاعِـمِ الشِّركيَّة، بِولادةٍ حَـقـيـقـيَّـةٍ أو مَجازيَّة

تَشابَهَت الآيةُ في هذه السّورةِ ﴿لَمْ يَلِدْ﴾ مع التي في سورة الإسراء: ﴿لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا﴾ [الإسراء: 111]، وسَبَبُ الاختلافِ بينَهما أنَّ الوَلَدَ إمّا أنْ يَتَوَلَّدَ مِنَ الإنسانِ، فهوَ الوَلَدُ الحَقيقيُّ، وإمّا ألّا يَكونَ مُتَوَلِّدًا مِنْهُ، ولكِنَّهُ يَتَّخِذُهُ ولَدًا، ويُسَمّيهِ هَذا الاسْمَ، وإنْ لَمْ يَكُنْ ولَدًا لَهُ في الحَقيقَةِ، والنَّصارَى فريقانِ، مِنهُمْ مَنْ قالَ: (عيسَى ولَدُ اللّه حَقيقَةً)، ومِنْهُم مَنْ قالَ: (إنَّ اللّه اتَّخَذَهُ ولَدًا تَشْريفًا لَهُ، كَما اتَّخَذَ إبْراهيمَ خَليلًا تَشْريفًا لَهُ)، فقَوْلُ اللّه تَعالَى: ﴿لَمْ يَلِدْ﴾، فيهِ إشارَةٌ إلَى نَفْيِ الوالِدِ في الحَقيقَةِ، وقَوْلُهُ: ﴿لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا﴾ [الإسراء: 111] إشارَةٌ إلَى نَفْيِ القِسْمِ الثّاني، ولِهَذا قالَ: ﴿لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ شَرِيكٌ فِى ٱلْمُلْكِ﴾ [الإسراء: 111]، وقالَ في سورَةٍ أُخْرَى: ﴿قَالُوا۟ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًا سُبْحَـٰنَهُۥ هُوَ ٱلْغَنِىُّ﴾ [يونس: 68]؛ لأنَّ الإنْسانَ قَد يَتَّخِذُ ولَدًا؛ ليَكونَ ناصِرًا ومُعينًا لَهُ عَلَى الأمْرِ المَطْلوبِ، فاتِّخاذُ الوَلَدِ إنَّما يَكونُ عِندَ الحاجَةِ[3].

(1) الهرري، حدائق الروح والريحان: 32/ 443.
(2) الهرري، حدائق الروح والريحان: 32/ 447.
(3) الفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 32/ 364.

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد الثامن والستون،
من سورة القَدْرِ إلى سورة النَّاس
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1447هـ - 2026م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2026م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: المجلد الثامن والستون، من سورة القَدْرِ إلى سورة النَّاس
[إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2026.
مج. 68 ، 828 صفحة؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-655-42-8
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 68 : المجلد الثامن والستون، من سورة القَدْرِ إلى سورة النَّاس.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن-
ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي : 978-9948-655-42-8
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-7916426 بتاريخ 2026/01/07م،
مكتب تنظيم الإعلام، وزارة الثقافة والشباب، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
"تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري
الصادر عن المجلس الوطني للإعلام"
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي "النجار"